بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة ام القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المخطوطة

بسم الله الرحمن الرحيم وعليك التكلان يا كريم

اعلم ان الفياض ههنا منقول عن معناه اللغوي وهو الكثير كثرة مخصوصة بالماء اي معنى الوهاب اما بلا واسطة بان شبه الهبة
بتلك الكثرة فاستعار الفيض الموضوع لها للهبة ثم اشتق منه الفياض بمعنى الوهاب على ما هو طريق الاستعارة التبعية واما بواسطة
نقله اولا الى ما هو صفة للمواهب من الكثرة المخصوصة بها او غيرها بطريق الاستعارة بجامع النفع او غيره والنقل منه الى الهبة مجاز
مرسل لغوي لا لحسن للتشبيه ويحتمل على تقدير النقل بواسطة ان ينقل اولا الى الاثر الفرح من صفات الماء كالسيلان بطريق الارسال ونقله
منه الى الهبة بطريق الاستعارة الى غير ذلك من التوجيهات واشار الى الاول اعني النقل بلا واسطة بقوله او هو وصف له بنعت مواهبه اولا
وربما جعل قوله او هو وصف له بنعت مواهبه عطفا على قوله الفياض الوهاب فيصير المعنى الفياض اما بمعنى الوهاب في النقل
بواسطة او بدونها والنعت بحال الموصوف اولا بل صفة للمواهب على النعت بحال المتعلق وهو الناظر الى الاصل الى كشيه و
مرجح من هذه التكلفات لكن زعم ان المحشي قدس سره كتب حاشيته الى كشيه بعد تمام الوجهين وعلى ذلك التقدير موقعها الوجه الاول لانه
نقصد لم وبانه في لا ملائم لعطف اي المفسر اذ لا اشعار في الاصل بتحقق النقل مع تفصيل لا تغيير الاول وانه لا يخفى والنقص
في الاصطلاح على ما ذكر فعل فاعل او منه اخذ قولهم المبدا الفياض اما على عكس ما عرفت من النقل بواسطة او بغيرها اما الاول
فبان يراد به اتصال ذلك الفعل ودوامه لانه ... منه الى بعض الفعل لعلاقة المتعلق ثم الى فعله بالمعنى المصدري بتلك العلاقة
ايضا او بجامع الكثرة والدوام ثم اشتق منه الفياض بمعنى الفعل المتصل الدائم واما الثاني فبان ينقل منه الى الفعل بالمعنى
المصدري المتعلق بعلاقة التعلق واما معنى ذو الفيض ... بان يراد به نفس الفعل اي الاثر وانه جامد فاشتق منه يكون
بمعنى النسبة كالتمار والحمار هذا التوجيه على منوال ما يحمل المحصلون كلام علمه مع محررات في تحقيق الوجهين لا يخفى على الناظر
سالما عن التكلفات ثم انه يحتمل عندي ان معنى قوله ومنه المبدا الفياض ان الفياض فيهما بالمعنى الاصطلاحي لا انه منقول
منه كما هو دأب معتبري اللغة حيث يذكرون بعد بيان المصدر المشتق بل هو الظاهر من العبارة في تعكيسه على ما مر من
النقلين ظاهرا اما النقل بغير واسطة فبان ينقل اولا من كثرة الماء الى اتصال الفعل الدائم بعلاقة التشبيه بجامع النفع او غيره
واما النقل بواسطة فبان ينقل اولا الى الفعل بعلاقة النفع او التعدد ثم الجزء منه الى اتصاله ودوامه بعلاقة التعلق
لا يخفى على هذا ... في الوجه الثاني ... يسمى النقل اما بواسطة او بغيرها فلا وجه لتخصيص الاول بكونه على عكس
ما مر ... نقول الشبهة في تمام التوجيه من النقل والاشتقاق وهو مخصوص بالوجه الاول وان الاشتقاق بمعنى النسبة
لا على عكس ما مر ثم لا بد ههنا على انه جعل الفيض في الاصطلاح بمعنى الاتصال والدوام على ما مر في حاشية الى كشيه
لا يلائم جعل ما في اصل الكتب من انه الفعل فلا يعبا به الا الغرض من التكلف ولبيت تشوي لم يعلم ان اريد بالفعل المذكور هو الفيض

المع

بهذا
المعنى المصدري كما هو المتعارف في الاستعمال فالعكس على العكس ما عرفت وان اراد به الاثر كما هو الموضوع له فهو معنى النسبة
ما يسمح به جواد العالم من غير توقع البدل والله المتعال وهو اعلم بحقيقة الحال قوله لما كان الحمد في مقابلة الاول من شرط
لا دخل له في مرتبة الا الى اعني عموم الحمد باعتبار ما يقابله لان الحمد محمود به فتعميمه لا يدل على عموم المحمود عليه ويمكن الجواب بان البناء يحتمل
السببية النظامية بكون الحمد المحمود به في الاعتبار عموم ليتم العموم باعتبار المحمود عليه على سائر محتملات اللفظ فيصير ظاهرا على ما
يشعر به قوله ظهر وبان الحمد وان كان محمودا به لكن تخصيصه ربما يوهم تخصيص المحمود عليه ايضا فالتعميم يدخل في ظهور عموم المحمود عليه و
اما ما يقال من ان الوصف بالانعام لا يكون الا بازاء الانعام فلو خصص الحمد به لزم خصوص المحمود عليه ايضا فاسد اذ المحمود عليه انما هو
الباعث لا الانعام مطلقا ومن البين جواز ان يخص عمرو اما لا انعام ويكون الباعث عليه علمه او شجاعته دون انعامه وكذا
ما يقال من ان كلام المجيب مستقل في الخط اما الاول فتقدم معلوم وبيان ان كل محمود به قد يكون محمودا عليه فقد يكون
فتعميمه يدل على تعميمه واما الثاني فلانه لا يخفى بطلان المقدمة فضلا عن العلم بها كيف وشمول ان المحمود عليه مختص بالاختياري مع عموم
المحمود به قوله وانما اشترط كون ذكر الوصف على جهة التعظيم ظاهرا وباطنا قوله في الحاشية لكنه اشار بهذا الى توجيه تفسيره او ان اشتراط
التعظيمين وتوجيه عليه انه يسعى بهذا التوجيه ولا يجدي غيرها كما لا يخفى من سياق كلامه او يحمل التوجيه بدخول ما وقع عن احدهما فيه
فان المطلق يتحقق بكل واحد اللهم الا ان يستنبط اشتراطهما من مجرد التكرار المفيد للكمال او بجعل اللام للاستغراق فيشمل فرديه
لا بهما القسمان الاولان لهما والثالث انهما ينساق الذهن ولا يخفى ما فيه من التكلف قوله لانه لو عرى عن مطابقة الاعتقاد او الاعتقاد
بهما لازمه اعني انشاء التعظيم لا معناه الحقيقي فان الحمد قد يكون انشاء ولا معنى لمطابقته للاعتقاد فيه فلا يتم ما يذكرون في مدح السلاطين
اوصافا على سبيل المبالغة لم يعتقدوها فيهم مع انه ليس سخرية باتفاق العقلاء كيف وهم يعظمون لهم والتعظيم ينافي السخرية ولا يحتاج الى
الجواب بان المراد من تلك الاوصاف المعاني المجازية او انهم يعتقدون اتصافهم بها فان الاول خلاف الواقع والثاني خلاف البديهة قوله
لا يقال قد اعتبر الى ان قال ... وهو باللسان وصف ويوجه السؤال على ما مر في فالحمد من اشتراط التعظيمين
ظاهر لان الظاهر التعظيم الظاهري الفعل المنبئ عن التعظيم كما في الباطن وما ذكره في بيانه من انه لو خالفه افعال الجوارح لم يكن حمدا لا ندفع
...م وروده قلنا لا ندل على ان التعظيم الظاهري هو عدم مخالفة افعال الجوارح بل على انتفاء التعظيم الظاهري في صورة المخالفة
فاندفع ما يتوهم من عدم توجه السؤال اصلا وعلى ان المعتبر هو عدم مخالفة افعال الجوارح كما صرح به لكنها هذا ام انه لم يتعرض
في الجواب في الجواب لذلك لانه لا تنافي في جعل الحمد فاجاب بما يشملها على ان فيه استظهارا من جهة التنزل عن ذلك المنع فلا ايضا
ما يتوهم انه لم يشترط الكون كل منهما شرطا والحوالة كما دل لانه على سبيل الاستظهار والتنزل فكانه قال هذا ان المعتبر هو فعل الجنان

والاركان لكنها شرط كما اشرنا اليه بقولنا واما الشرط وليس بشيء منها جزء امنه ولا جزئياته عدم كونه جزئيا له طالكتهه فيه واما عدم
كونه جزء العقد تعالى لا اسعاد لطفا على ما ربطه صفة ذاته ولا اقربا تعالى لان الحمد في الواقع هو فعل [illegible] المقارن لذلك الشرط المجموع
كما يعلم من موارد استعمال اللغة ثم الجملة انها مشتملة ضمنا لان احدهما ان يكون بناؤها على ذهول المعترض [illegible] بين المحمود به و
عليه ان الجميل المذكور محمود به ولو كيف في احد شقي الترديد النقض مع المتولوه علي صفاتها بالفعل عليه وفي الشق الاخر
النقض بوصف نوع لصفاتها الذاتية بالباء وثانيهما ان يكون على ما يدرك ويكون منشا [illegible] بتعميم المحمود به ولا يكون [illegible] على
المتولوه باعتبار المحمود عليه كما هو ظاهر اللفظ بل المحمود به لانه ليس لها فعل اختياري فمدحها انما يكون بالفعل الاختياري
وقد ذكر على صفاتها لانه المثال الوارد على السنة الناس لا يتوقف الخط عليه والجواب الاول ناظر الى الاحتمال الاول وتوزيع
انا نختار الشق الاول ونمنع لزوم الترادف لانه باعتبار قيد زائد في الحمد وهو كون المحمود عليه فعلا اختياريا دون المدح فيكون
اعم وفيه ما فيه اعتراف بنسبة التعريف لعدم اشتماله على هذا القيد اللهم الا على راي القدماء من جواز التعريف بالاعم لكنه بعيد في
هذا المقام اذ يرد عليه النقبه الا بما يعلم من قوله على جهة التعظيم والتبجيل انهما يستعملان عرفا الا في اولي الاختيار بل في ذوي العقول
دون غيرهم كاللؤلؤ فيقال لا نقول بعد ما اه على هذا الالزام فيه ان يكون الفعل الاختياري بالجواز تعلقه بالمختار لكن يكون
بازاء وصف ذاته والجواب الثاني ناظر الى الاحتمال الثاني وتوجيهه منع لزوم الترادف على التقدير الاول ومنع صحة المدح بما ليس اختياريا
والمادل الدليل الذي اورده المظهر في بطلان الثاني على اثبات العدم الممنوعة يعرض لدفعه بان تعالى صفاته الاولين مصنوع ثم
استشو الاستدلال عليه انفص من الحمد عند متكلمي في كتبهم وقد يجعل الباء للسببية فيكون جوابا باختيار الشق الاول وتسليم
الملازمة ومنع بطلان التالي والاظهر ان يجعل [illegible] الا الجواب للسؤال والله اعلم واما عليه [illegible] اي عدم لهم
حمدنا لا تدل على نفي الترادف لولا تعالى ان انه عالم بل تعالى انه عالم [illegible] المتصل والمنفصل [illegible] كما صرح به [illegible]
لانا نقول [illegible] بعدم القول انه سمى عنه الحمد اي تعالى لم احمدها بل مدحتها وذكر اللازم واراد الملزوم غير مستنكر اوارد له
بعدم القول عدم مسند الا [illegible] والمعنى لا الا المانع اللفظي بقرينة ان الكلام في نفي الترادف فتامل فلنا [illegible] تلك الشجاعة
اي هذا [illegible] وجوب كون المحمود عليه اختياريا اما بطريق المسامحة [illegible] في التمثيل واما لان الشجاعة قد تكتسب كما بين في
كتب الاخلاق واما لدلالته على الافعال الاختيارية واما الوصف بصباحة الخد اي المدح بها او الوصف في مقام المدح تفرع
بما علم ضمنا الامرين فلا يرد انه ليس تضمينا لم يشار منه الا فعل اللسان الا الاستاد [illegible] اي [illegible] اغني ذكر ما
يدل على الصفات [illegible] ولا يطلق [illegible] فلا يرد [illegible] ان فعل اللسان جزء من معناه والمساوي [illegible] تمام المعنى [illegible] في الحاشية بناسب اختصاص

موله

موافقه الى هو يمنع ذلك لان هذا بعنوان لو كان الحمد منصوبا بالكسرة والجواب ان اطراد اقترانه بالقول في مواضع ذكر كما يدل عليه
قوله في مثل سورة الاتحاك الحمد لله حمدا احد مخصوص فلا انه من الاطراد فيه اختصاص المطلق لان الوجه انه لم يعترف الحمد اصلا
في شيء من موارده ولا اخفاء في مقابلته للخصوص واعلم ان القول اي الوصف بقرينة ما سبق وهذا اولى مما قاله هو قوله بحمد
وقوله ليس حمدا مخصوصا اي الغرض منه لا يتعلق بخصوصه كونه قولا كما بل الغرض منه اظهار الصفات الكمالية وكل ما يشاركه
في صفة الاظهار يكون حمدا بهذا الاعتبار مجاز اي باعتبار ترتب غاية الحمد عليه في الوجه دفع اعتراض يورد على اختصاصه باللسان
من انه يستلزم ان لا يكون الله حامدا لتنزهه عن اللسان وحاصل الدفع ان الحمد في صفة مجاز عن اظهار الصفات الكمالية التي هي الغاية
المقصودة من الحمد ولاجله فانك نعرض المحققين من الصوفية صفته كان من [illegible] ابهام ان يجعلوا المعنى المقصود من شيء صفته في اي صورة
ظهر كما يقولون صفة الميزان ورو[illegible] ما يعرف به مراتب الكتاب حتى ان الاصطرلاب ميزان والعقل ميزان والشرع ميزان
الى غير ذلك وما قيل من انه يصح الحمد على السنة العباد فيكون اسناده الى السبب القصد يجوز بعد عن الفهم كما اشار اليه في الحاشية بقوله
هذا الوجه الصحيح الى وحاصله ان التجوز الذي ارتكبنا اقرب والطف فهو بالنسبة الى ذلك تكلف فيستغنى عنه لا بما سبب بعض موارد
استعمالاته مثل قوله لا احصى ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك كما لا يخفى على ذي طبع سليم هذا ظاهر ما في الحاشية لكن لا يخفى ان القول
بان القول والحمد في صفة تجاز لا يخرج عن بعد خصوصا على قاعدة اهل الحق من اثبات صفات الكلام له بالحقيقة اذ الظاهر ان القول مساوق
الكلام ويمكن ان يجعل الحمد في اللسان اضافيا بالنسبة الى الجنان والاركان والمراد به ان الحمد لا يكون الا بهذا النوع من الفعل الذي
حصره باللسان غالبا او الوجه هنا خصوص الحمد باعتبار المورد بالنسبة الى ان ذكر وهو الى هذا سبيل ذلك ولا يتعلق عرض بخصوصه
الى ان له المخصوصة ويمكن حمل كلام الحاشية ايضا على ذلك وقد يحمل كلام الصوفية انما يكون ليحصل الحال والتنبيه على معنى لفظ الحمد وان
كان مجازا دفعا لما عسى ان يشتبه على الناظر انه معنى حقيقي له تعالى او عرفا هذا التوجيه على ما يلائم مذاق الناظرين في هذه
الحواشي وساق وجه لفظي قد فصلناها في بعض الرسائل ونشير اليها هنا اجمالا وهو ان اللفظ يكون موضوعا في اصل اللغة
لامر عام ثم يشتهر في بعض افراده بخصوصه بحيث يصير حقيقة عرفية في ذلك الفرد وسبب ذلك الاشتهار اما كثرة تداول
ذلك الفرد كما في لفظ الدابة فانه موضوع في الاصل لما يدب على الارض ثم اشتهر في بعض افراده حتى صار حقيقة عرفية
فيه واما عدم الاطلاع على فرد اخر فيستعمله اهل اللسان في ذلك الفرد حتى اذا اشتهر ذلك ولم يطلعوا على اطلاقه على
فرد اخر ظنوا انه موضوع لخصوصه كما في الميزان فانه في الاصل موضوع لالة الوزن ثم من لم يطلع من تلك الالة الا على
ماله لسان وعمود وكفتان فربما يجزم بانه موضوع الميزان الى من لم يروا ذي الميزان وغيرها من موازين الحكم [illegible] الابرار ميزانا

وكما ان من لم يشاهد من الخبر الا ما هو من الخط مثلا المنساق ذهنه عند سماع لفظ الخبر الا الى الخط حتى انه ربما لم يصدق
بان غيره من افراد الخبر حقيقة ومثل ذلك يجري في كثير من الالفاظ ثم ان الامر في امثال ذلك لا يخفى على من له ادنى فطانة
لظهوره بالرجوع الى قاعدة الاشتقاق اما في غيره فربما يشتبه على الجماهير وبذلك يفوت عنهم كثير من حقائق النكات واشباهها
فان اكثرها وارد على اصل اللغة لما تمهد وكذلك فقس على ذلك حال الحمد فان حقيقته عندهم اظهار صفات الكمال ولما كان اظهار
الفعال اكثر افراده واظهرها عند العامة شاع استعمال لفظ الحمد فيه حتى صار كانه حقيقة فيه مجاز في غيره مع انه بحسب اصل الوضع
اعم من حيث كان الاظهار الفعلي اتم واقوى فهو بهذا الاسم اليق واولى كما هو شان القول بالتشكيك ولا يخفى على من له طبع
سليم ان هذا التوجيه احرى وادق وبسوابق كلامه ولواحقه اليق والصق   وهذا اقوى الحمد ان يخص بصورة
القول والعمل اولا وعلى الاول فدلالة الافعال ايضا قد تكون قطعية بناء على تيقن صدق العامل مثلا وعلى الثاني فدلالة الافعال
ايضا غير قطعية لو علم انها ناشية من تلك الصفات بالجولان ودلالتها موقوفة على العلم بكونها اثرا لها وبعد ذلك تكون قطعية فلو لم يدل
عليها اصلا بل على امر اعم منها وبين الصادق لا انه قطعية صحيح ان دلالة الافعال قطعية مطلقا   لانه لو كان حين بسط ايدي المنعم
حمده في الاظهار الفعلي بل له الحمد الكلامي ايضا فرضنا ان الحمد المختص به الذي لا يقدر غيره عليه من هذا القبيل وان قدر
غيره على الحمد من هذا القبيل ايضا فافهم   واما الشكر على عكس ذلك اي في الواقع لانه ظهر في كلامه بقرينة قيد الوصول
وبقرينة الاسلوب في قوله فانه فعل مبني على قوله والمشترك بينهما الفعل بمعنى انها اشتركت الموارد الثلثة المذكورة في
الفعل وقد علم من كلامه ان الشكر على النعمة فانه فعل ولم يسو من المنعم لانه مصرح به في كلام الشارح فاشار الى وجه
استنباط غير المصرح به   يناسب عموم مورد ظاهره انه دليل على شموله اعطاء الجوارح لان الحمد انما يطلق
على فعل الجوارح واما عمومه السلبه فلا الا انه لما كان شموله بهذا المورد اخفى اكتفى به في المناسبة اعطاء اعلى ما ذكرنا هذا
بناء على العينية ومع ذلك فيه ما فيه   اما وجود الحمد بدون الشكر معه بنوع خفاء كيف يخفى وقد ظهر من نوع
الحمد انه اعم من ان يكون بازاء النعمة او غيرها كما قرره فلعله اراد الخفاء في عدم تحقق الشكر ههنا فانه لم يظهر من قبل وربما
يسبق الوهم الى ان الوصف بالحسن مطلق ويوهم انه من بعد ذلك كون الشكر هو القول المطلق الدال على التعظيم
من والثناء قد يقال ما ذكره الشارح لم وهذا ان علاوة العاكس الا انه سبق ان تخصيص الالاء بالظاهرة والنعماء بالباطنة
مما يكون من غير نكتة فان محصل كلام الشارح والمحشية انه اراد بالالاء النعم الظاهرة بقرينة تخصيص الحمد فناسب بعد ذلك الالاء في
ذكر التخصيص ذكر الكلام في النعماء فمعنى تخصيص كل منها بذلك الالاء مر فيسد لانه لا ينافي النكتة ولا يخفى انه يوعل لسانى من ذكر بان تعلق النعماء بالنعم الظاهرة بقرينة

انعم

اقتران الحمد به فافهم   اي فصح وعلى من الالاء بل بان علمه منه لا من النعماء لئلا يفوت معنى التخصيص   رعاية للمقابل
مدعيه دفعا لما يقال من ان المناسب ان يبنى النعماء على الاطلاق ليعم جميع الموارد ووجه الدفع انه يفوت رعاية التقابل والتنبيه
على شرف هذا المورد حتى كانه لا مورد له سواه ويمكن توجيه لوجه الفرق بينهما بان خصص الحمد بالالاء وان الشكر بالنعماء اقتضى ذلك
ان يكون المراد بالكل من الالاء والنعماء ما له مزيد اختصاص بما عرفت ولا شك ان الحمد انما يحصل ظاهرة واشرف افراد الشكر نعمه باطنه
وللنعم الظاهرة اختصاص بالحمد ليس لها مثل مع الشكر لنا ولها جميع افراد الحمد دون الشكر وللنعم الباطنة اختصاص
بالشكر ليس لها مثله مع الحمد لنا ولها اشرف افراد الشكر وعدمه لنا ولها الشيء من افراد الحمد ومطلق النعم لا اختصاص
لشيء من الحمد والشكر في هذا السياق كلام ان لا يكون الالاء والنعماء بمعنى واحد وان لا يكون احدهما مطلق والآخر
خاصا لعدم الاختصاص لمطلق لشيء منهما فسقوط ما قيل من انه لو فسر النعماء بالاعم لم يخرج عن حسن لعموم الموارد
الثلثة وان لا يكون الالاء نعماء باطنة والنعماء نعماء ظاهرة وسقوط فتعين ان يكون الاول ظاهرة والآخر باطنة وبهذا التوجيه
اندفع ما يقال من ان كثرة المورد من الاخرين في مقابلة الفعل لشرف فيهما مع انه لا يجري ان عليهما   ما لم ينضم اليه فعل القلب
يدل على ذلك قولهم في تعريف الشكر فعل ينبئ عن تعظيم المنعم لكونه منعما لانه لما كان الباعث عليه الانعام كان ههنا تعظيم باطني
قطعي ضرورة ان الانعام لا يكون باعثا على السخرية وهذا انما يظهر لو اعتبر قيد لكونه منعما بالفعل فيكون منبئا بجعل صادر
للانعام لا بالتعظيم ان الاباء عن التعظيم المعلل بالانعام لا يتاتى في السخرية وعلى التقدير بين لا يدل الا على الاتصاف بالكمال
لكن ان يقول لا دلالة لقولنا يتصف بالكمال على الاتصاف به لصدقه مع كذب الاتصاف بخلاف قولنا انت متصف بالكمال فانه لا يصدق
بدونه فان قيل الحمد هو الوصف المطابق للاعتقاد كما مر من اشتراط التعظيم الباطني فكانه قيل تعتقد كونه متصفا بالكمال ولا شك
في دلالته على الاتصاف قلنا التعظيم الباطني لا يستلزم الاعتقاد كما مر من صدرت من السلاطين ولو سلم فدلالة قولك
تعتقد كونه على الاتصاف حينئذ كما في القول بعينه والجواب ان ذلك يصدق بدلالة على صدور القول الدال على اتصاف المحمود
وذلك القول يدل على اتصافه بالجميل ويكون دالا عليه بالواسطة ويمكن ان يقال بان هذه العبارة يطلق على انت
متصف بالعلم بان الشخص لا يكذب بنفسه بل يدعي صدق الكلام الصادر عنه   لم يمكن لاحد الاتيان بها على التمام
اي اما الشكر فظاهر لان النعم المقتضية له واما الحمد فلان الجميل وهو الانعام فاندفع ما يتوهم ان النعم انما يعطي الشكر فالشكر
فيه فقط   اي معناهما الحقيقي اذا ركبتا لان عامر الضمير كان يحققا لماهيتها لو ارادهما المعنى اللغوي ولانه لو رجع
الضمير الى معناهما الكائن وكذلك يحقق للمعنى اللغوي لانه السابق ويمكن ان يرجع الى المعنى العرفي بطريق الاستخدام لكنه بعيد لما
لم يعلم هذا الى بعد فلذلك لم يلتفت اليه   ووصل الضمير الى كل منهما كما عليه يكون الشكر اللغوي من اعتبار ابناء عن تعظيم المنعم

به يبصر سائر الحوادث ولذلك يسمى اهل الكشف والتحقيق بهذه المرتبة قرب النوافل ويقابلها قرب الفرائض وهو
ان يبلغ هذا العبد صفاته في مرآة الحق على عكس المرتبة السابقة ولهذا كان العبد شاهد صفات الحق في
مرآته وهذه المرتبة هي المشار اليها بقول النبي صلى الله عليه وسلم قال الله تعالى على لسان عبده سمع الله لمن حمده وتحقيق امثال
هذا الاساس سبب للمقام والله الموفق لنيل المرام   والحمد لله وفقه المبدا والمعاد وهي التي رايها بالايمان
بالله واليوم الاخر كما قال شارح المقاصد ومن العجب العجاب الذي يسيء الالباب ان يقع في عصرنا هذا احزاب اصرت
مالم يسمعوا الاذان ولم يخطر على جنان منهم منع جواز اطلاق المبدا والمعاد على هذين المعنيين في اصطلاح المتكلمين
والحكماء متمسكا بان الجمع بينهما يوهم التقابل بينهما مع ان المبدا والمعاد زماني وبان اسماء الله تعالى توقيفية
عند المتكلمين وانكروا اطلاق المبدا عليه تعالى مع شيوع هذا الاطلاق في عبارات المتكلمين والحكماء بحيث لا تقدر على
انكاره الا من يجحد الشمس ضحوة النهار لكن العناد يلجيء الى الاصرار فتارة يسلم اطلاق المبدا والمعاد منفردين بهذين
المعنيين وينكر اطلاقهما معا كذلك وتارة ينكر اطلاق المبدا منفردا ايضا بهذا المعنى متمسكا بان اسماء الله توقيفية وقد حقق
المحققون مثل الامام حجة الاسلام والامام الرازي وغيرهما ان المراد بالاطلاق على وجه التسمية لا على طريق الوصف مع انه لو سلم
عدم جوازه لكان اعتراضا شرعيا عليهم من حيث انهم ارتكبوا محظورا ولكن لا ينافي الشيوع البالغ في كلامهم ثم لا يكون
الاعتراض مخصوصا به بل يشمل مثل الواجب الوجود وصانع العالم وغيرهما مما اشتهر بينهم فان شيئا منها لم يرد في اسماء
الله الحسنى وان توهم التقابل في مطلق البدو والاعادة لا محذور فيه لجواز ان يكون التقديم والتاخير بوجه واحد
حتى يكون المبدا فاعلا والمعاد غاية ثم كيف وفي اطلاق المعاد على الغاية مما لم يتعارف ولقد اعجب العلامة الشيرازي
ذكر الخبر الذي لم يسبقه ولم يلحقه من يوازيه ويدانيه في بعض الجهال يتصدى لشرح المجسطي من غير استسهال لو علم
والد بطلميوس ان مثله يشرح كلامه ولده لا افتضح وانا اقول لو علم العلماء الاسلاف انه يحدث بعدهم نظائرها
من الاخلاف لا وصوا ان يدفن كتبهم في قبورهم بل لم يبرزوا واقط ما في صدورهم واعجب من ذلك ان
خرافيش من الشعور اغا بهم الجاه الى ان عرفوا بدا اهم التصديق في كل هذيان والتصويب في كل ما يسمعون
من غير برهان فصمموا على ان هذا كفوا ما عليه مزيد ودق فيه قرن الى من طبع سديد وذهن صديد والى
المشكين من زمان سماع الدف والغناء وانطمس فيه طريق الرشاد لكن سيؤيد الله الحق بنصره والله
على بر عزامي وهو المستعان وعليه التكلان   ان الترتيب مع ملك الانبياء فهم المسلمون اهل اليهود والنصارى معترفون بعلو منزلة الانبياء

مع انهم لا يسمون متكلمين كيف وقد عرف الكلام بقانون الاسلام فلعله اراد المتكلمين ومن يحذو حذوهم في
اذ نانهم لكنه لم يصرح به اكتفاء او لعدم الاعتداد او بنفس مرادهم وكذا الحال في قوله فهم الصوفية المتشرعون من حيث اتصافهم بالرياضة
فانهم لا يسمون صوفية   حاصل الطريقة الاولى وقد يقال مرتبته الى الحاصل في الطريقة الاولى والحصول في الثانية اشارة الى
مرحلة الكسب في الاول وكثرتها في الثانية   احدهما ان الحاصل في المستدل لا يخلو عن الشبهة او يوهمها ايضا بان التقيض لا يجامع
الوهم النقيض بل الجزم مطلقا وتوضيحه كلام بهذا ان الحاصل في المستدل لا يخلو في بعض الموارد عن الشبهة بخلاف الحاصل في المكاشفة
فانها لا تشوبها اصلا وهو في هذا الامر الفرق وقوله اشار ابن سينا في بعض رسائله الى ان الى بعد ام من الحدس بناء على ان
الحدس يمنع الوهم عن المزاحمة واما بخلاف الحدس وتوضيحه ان التفهم بالامور جعله قد يسبق فيه نوع مزاحمة من الوهم
مع انه لا يحصل للنفس شك يشبه الميل الى جانب الخلاف بحيث لا يقدح في جزم العقل كالمتوحد بميت في الليل فانه مع يقينه بان
الميت جماد والجماد لا خوف منه قد يحصل له الرهبة بسبب التخيل الوهمي الذي لا يقدح في اليقين وفي صورة الحدس لا يمكن
للوهم مثل هذه المزاحمة ويجوز ان يكون مراد المحشي هذا المعنى فتامل   وذلك يوجب ان يحصل لتلك العناصر الممتزجة الى
لو كان المناسبة التي هي سبب الاستحقاق يحصل بمحض وصف الكيفية لكان البسائط اولى بها ولا اقل من ان يكون شريكة فيها فالاولى
ان يقال جهة المناسبة هي التوسط بين الاضداد ولانه بمنزلة الخلو وقد يكون بعض الممتزج مناسبا للمبدأ الخالي عن الاضداد و
كلما كان اقرب الى التوسط كان انسب بالخلو ومن هاهنا يعتبر العمل النطق الليبب على النفوس الفلكية لكونها اجرامها خالية
عن الاضداد اساسا   فيعرض عليها بواسطة تلك المناسبة اي بهذا يحصل الكلام الاشراقيين واما عندهم تعالى ان الافلاك
وجميع صفاتها بالفعل الا في الاوضاع الممكنة فانها ليست في جميعها بالفعل لان كونها بالفعل في بعضها يستلزم الخلو عن غيره ابدا
فاقتضى طباعها ان يكون واما متوسطة بين جميع الاوضاع الممكنة يستلزم لها ذلك التشبه بالمبادي   اشد مناسبة في اللطافة للنفس
الناطقة يورد عليه ان اللطافة لو اشتركة بين التجرد عن المادي الذي هو صفة النفس الناطقة وهي رقة والشفافة وقبول المصفر
الالات هي صفات الاجسام فلا يستحق شاركه في معنى اللطافة بينهما ولو لم يكن اللطافة التي هي صفة الاجسام يوجب المناسبة مع المجردات
في الجملة لكونها بعض انحاء التجرد فان رقيق القوام اقرب الى التجرد من كثيف وكذا جرم الاولى وقال الاكفر المرتضى فكان يكن العنصرية لا استحق بعض صور الهام

وهذا في الاولين ظ وكذا في الكل من حيث ان قبول النفس لا لغذاء صفا ربرجع الى سلب قوى مجانبة العالم وعلى
هذا فالملاطفة المذكورة لست الشبه بل مثبتة اه ويمكن حمل في على التعليلية ويكون المعنى اشد مناسبة لاجل اللطافة فتدبر
هي من حيث قبولها لذلك الوجه الاكمل اي لا اشكال لكل فرد من حيث انه لقبوله الوجود على الوجه الاكمل اشد مناسبة لان وجود
كل فرد على الوجه الاكمل بالنسبة اليه وحصول كمالاتهم حوائج بنظام الكل حتى حيث يشهد كل بل يعلم فوات مصالح كل فرد ايضا مثلا
لو كان كل فرد فيلسوفا فاضلا لاختل النظام المصالح الجزئية التي لا بد منها في هذا والمهاجن خسة حتى يميل الى امر او لتهاون وذلك محال
نظام حال كل فرد ايضا او القوة البشرية لا تفي بجميع ما هو من مصالحه ولذلك قيل الانسان مدني بالطبع
فانها اشد مناسبة للابدان المنتسبة الى الخارج بالحواس الخمسة كما هو الظاهر من العبارة فان الابدان التي هي اقرب الى الصلاح
مزاجا تكون متأثرة من الادوية الحارة اقل بل قد يكون الادوية الحارة بالنسبة اليها باردة ولذلك قال الاطباء ان الربو نذر بالقياس
الى بدن الفرس بارد وبالقياس الى بدن الانسان حار لان مزاج الفرس احر من مزاج الانسان   فلذلك وقع من المص التوسل
مدة ان التوسل بالصلوة على النبي باستجابة الدعاء التي هي الصلوة وهي تتوقف على المناسبة كما قرر وعم المعروف ان المناسبة
غير كاملة مما يحتاج في تحصيل الوسيلة الى التوسل وبهذا علم جواب ان الصلوة انسب في للغير ولا كتابة في الا المناسبة الكاملة
من جانب المستفيض بل من جانب المستفيض وفي الاظهار قال ان محمد صدق التوسط لطلب الرحمة له والثناء عليه يوجب الاكرام في
سلك محبيه واتباعه وذلك نوع مناسبة يستلزم الاستفادة ثم من عكوس انوار فتامل   لانه يعني المعنى اللغوي يمكن
المناقشة في التعيين فان التعدي الى مفعول ولهذا استلزم كونه بمعنى التصور فان لوط التصديق والاذعان فيه لا يتعدى الى مفعول
والصحيح انه ليس بمعنى التصور يقول صدقت واذعنت ان زيدا قائم فتامل   يدل على انهما مستعملان مترادفين
لان على كون ان يعاك كل لادراك البسيط ولادراك مركب في ما تصور او تصديق لان هذا التفصيل لا يلائم المقام كما لا يخفى
على من له التصور ثم ان لهما معنيين لغويين اي ومعنى لغوي ذكره الراغب وغيره وهو ان المعرفة هو العلم بالشيء من قبل
اثاره كانه ماخوذ من العرف بمعنى الرائحة كما قال استشممت هذا المعنى   ولهذا لا يوصف البارى تعالى بها اشتق
بان الطعم المستعار من بعدتم الطعوم لجواز ان يكون هناك المنقول انقالان المعلولات في هذا الاصطلاح لا يوصف البارى تعالى بها وعدم الوصف

في هذا الاصطلاح ليس مبنيا الا عليه ولان الحصر اضافي بالنسبة الى المعاني المذكورة   اي الثابتة على مر الدهور
احتراز عن العلوم الوضعية فانه تختلف بحسب اختلاف الاوضاع في الدهور لا يقال العلم بان الفاعل مرفوع
في هذه اللغة لهذه الطائفة المخصوصة لا يتبدل اصلا وكذا العلم بان الخمر مباح في شرع موسى عليه السلام لانا نقول
المراد ثباتها على وجه التأدي الى الغاية المقصودة منها فان الغاية عن العلوم المقصودة يوصف بالزوال وعدم الثبات
فتامل   بحسب الوجود الاصلي اعني الخارجي لا ريب ان كمال النفس في التحلي بادراك الموجودات مطلقا سواء كانت
موجودة بالوجود الاصلي او الظلي كيف واكثر الرياضيات مما لا وجود له في الاعيان ولا وجه لاخراجها عن الحكمة وايضا الحكمة
الالهية باحثة عن الموجود مطلقا ولذلك قالوا ان البحث عن كون وجود الكلي الطبيعي والعقلي والمنطقي كما هو من وظائف
العلم الالهي بل وكذا ان اثبات وجود المعقولات الثانية من الوظائف العلمية   ولا كمال معتدا به في ادراك احوال
المعدومات نعم لا كمال في ادراك احوال المعدوم وقام من حيث هي معدومة بل ليس لها احوال من تلك الحيثية لكن لادراك احوالها من
حيث انها موجودة لغيرها في نفسها او من حيث انها لو وجدت في الخارج لكانت كذا يعتد به كيف لا واكثر من مسائل الرياضي
مما لا وجود لموضوعاتها في الخارج اصلا   والبحث عن الوجود الذهني الى لا يخفى ان البحث عن الوجود الذهني
ليس بحثا يختص بالموجودات الخارجية   وكلام الرسي مبني الى الفرق وجه بناء على كلامه على هذا القول ان قوله
الى ام هذه الكتب في هذه الاشارات اصولا وجملا من الحكم بمنزلة قوله هذا الكتاب في اصول وجمل من الحكمة
والمتبادر عرفا منه ان المذكور فيه كله من الحكمة فانك لو قلت هذا الكتاب في اللغة مثلا لا يتبادر منه الا ان
جميع مباحثه من ذلك العلم ولو كان بعض مباحثه الكلام مثلا لعد من المتعارف في الكلام والنقد   وعلى
التوزيع ليس موضوع الحكمة الى انت خبير بان هذا البيان مع ما فيه من التعسف يقتضي ان لا يكون موضوع شيء
من العلوم امرا واحدا لان ما من علم الا ويبحث عن الاحوال المختصة بانواع موضوعه واعراضه الذاتية الى غيرهما
من لواحق موضوعها الى ان ذلك يشهد به استقراء العلوم مثلا يبحث في النحو عن رفع الفاعل وهو من احوال بعض
انواع موضوعه وفي النحو عن حكم الرباعي انه حال بعض انواع فعل الحلو وفي علم العدد عن المنطق والاصم وهكذا في جميع العلوم

والتحقيق ان المعتبر في محمول المسألة كونه عرضا ذاتيا لموضوع المسألة او لموضوع العلم او لانواع موضوع
العلم او لاعراضه الذاتية كما نص عليه ابن سينا في الشفاء وهو رئيس الصناعة ويشهد به ملاحظة مسائل
العلوم ومع قولهم موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية اماطي العبارة ومعناه ما يبحث فيه عن عوارضه
الذاتية وعوارض انواعه وهكذا الى اخر ما اعتبروه في تفاصيل موضوع المسألة كانهم اجملوا ما فصلوه
في موضوعات المسائل او مبني على الفرق بين

٨٥

بسم الله الرحمن الرحيم

قال لو ليس لي مباحث في شيء آه اقول لانه قد يذكر في كتب هذا الفن ان الجزئي لا يكون كاسبا ولا مكتسبا لكونها في
معرفتها الاحساس والكلي من الاحساس موقوفا بالاحساس بجزئياته وقد ذكروا ايضا ان الجزئي لا يكون محمولا وقد ذكره كتب سلمها وذكر لكن
لانه ان ذكر الجزئي ههنا غير مستحسن لانه اطلق المباحث ههنا على كل ما ذكره في الباب من النوع وغيره على سبيل التغليب وقرينته انه بصدد
الشارح لا لكل ما ذكره في الباب ليكون الطالب على بصيرة في طلبه وكتبه ان التغليب فن من البلاغة فكيف يدعي انه غير حسن قال
واما بيان مفهومه فمن قبيل التصور آه اقول اليس مقصوده في هذا الفصل الجزئي الاضافي المندرج تحت الكلي الا ان نوع الجزئي
لو نوع الحقيقي سبق ذكره في البحث الاول ولم لا يجوز ان يكون المقصود بذلك النوع الحقيقي النوع المطلق ومآله التصديق وليس المقصود افادة
التصور فلا وجه لنوعه واما بيان مفهومه فمن قبيل التصور ولا نعد نوعه واما بيان النسبة فمن تتمة النوع لو النوع لو كان
نقطيا يكون بيان النسبة من تتمة ذكر النوع والا لم يكن النوع من قبيل التصور لا يكون تتمة منه ايضا فلا يكون بيان نسبة الجزئي
الاضافي من قبيل التصور بل من قبيل التصديق كما ان بيان مفهومه كذلك فلا وجه لنفي كون هذا البيان بحثا كما لا وجه لنفي كون
النوع بحثا قال او نقول آه اقول اذا كان بعض المباحث المذكورة في باب في فصل غير مقصود بالذات وكان ذكره مكشوفا
وقصد بالعنوان الكشف اذ الجمع ما ذكر في الباب ليكون الطالب على بصيرة كما هو الظاهر في العنوانات فلا بأس بان يعنون الباب
بما علم كونه غير مقصود بالذات لذكر النوع ولا حرج بما يوهم ظاهر اللفظ في بادي الراي لو كان المراد منه ظاهرا ولا التباس
فيه ولذلك لم يتحاشوا مثل ذكره في السور ... وامثاله كثيرة في العنوانات كما وقع في التجريد وغيره حيث قال الفصل الاول
في الوجود والعدم وكانهم قصدوا ابتناء غير المقصود بالذات معطوفا على المقصود بالذات للاشارة الى كونه
غير مقصود بالذات فالحكم على مثله بكونه مستنكرا جدا التعرض به على ما وقع في العنوانات مستنكر جدا قال قال الشيخ
في الشفاء اقول اما ذكره انما يدل على ان الجزئيات بخصوصياتها لا يبحث عنها في العلوم وهو كما هو ان لا يبحث عنها وان ذكر
مباحثها في الفن على وجه كلي حتى يلزم قباحة ذكر الجزئي لو فرض المراد بمباحث الجزئي ما يتعلق بمفهومه الكلي لا الاحكام
المتعلقة بخصوصياته التي حكم الشيخ بكونها غير مذكورة في الفن ورد على الشيخ ان عدم تناهي الجزئيات لا يدل الا على ان الجزئيات
كلها ليست مما يبحث عنها في الفن ولا يدل على ان الجزئيات لا يبحث عنها مطلقا وظاهر ان المطلب ذا دون الاول ورد عليه ايضا ان عدم

END

نهاية المخطوطة